الوحدة رقم 10 : مراجعة حسابات الخصوم الجارية

تعتبر الالتزامات قصيرة الأجل هي تلك الديون التي على عاتق المشروع يطلب منه تسديدها إلى الغير إما كانت نقدا أو على شكل سلع أو خدمات، وغالبا ما تكون ناشئة عن النشاط المعتاد أو الاستفادة من خدمات أو تحصيل إيرادات مسبقا، كما تصنف هذه الالتزامات التي تظهر بطبيعتها أرصدة دائنة جارية لكونها ناتجة تستحق لأقل من سنة مالية مثل: ديون الموردين، التسبيقات أو الأمانات المقبوضة، أعباء مستحقة الدفع...

أما إجراءات تدقيق هذا النوع من الحسابات يشابه ما سبق من حسابات الزبائن والأرصدة المدينة الأخرى لكن في الجهة العكسية مع بعض الإجراءات المختلفة التي تتميز بها منها:

- فحص نظام الرقابة الداخلية ومعرفة السياسة المتبعة في عمليات الشراء بآجال مستحقة الدفع.
- التأكد من أن الالتزامات قد اعتمدت من الجهة المسؤولة التي لها سلطة الاعتماد في هذا المجال.
- التأكد من ظهور حقوق الغير على المشروع في حسابات أرصدتها دائنة تظهر في خصوم الميزانية.
- معرفة نوعية وحجم السلع المعنية بعمليات الائتمان التجاري وطبيعة مورديها لتحديد الأسباب.
- التأكد من مطابقة أرصدة حسابات الموردين المفصلة مع الرصيد الظاهر في ميزان المراجعة ودفتر يومية المشتريات للتأكد من صحة العمليات الحسابية خاصة منها في اختبار المجاميع والترحيل...
- فحص المستندات المؤيدة لإثبات الديون المستحقة خلال الفترة كالفواتير، العقود، الوصولات... مع التأكد من صحة الفواتير الواردة من الموردين شكلا ومضمونا مقارنة بوصولات الطلب والتسليم.

- التأكد من تخصيص بطاقة فنية لكل مورد تسجل فيها مختلف العمليات مع ذكر المرجع السند لكل عملية كالمشتريات الآجلة، التسديد، التخفيضات، المردودات، الأمانات، الرسوم المسترجعة..
- لعدم الوقوع في استعمال الفاتورة عدة مرات يوجب توفر الشروط التالية كالهوية الكاملة للمورد، التاريخ، التوقيع والختم، موضوع السلع، الرسوم، مبلغ الفاتورة بالأرقام والحروف...
- إرسال مصادقات لعينة من الدائنين بهدف التأكد من صحة أرصدة حساباتهم لدى المشروع وفي المقابل التحري عن أوراق الدفع التي سلمها المشروع للتأكد من أحقيتها والتعرف عن محتوياتها...
- التأكد من جدية متابعة الالتزامات والرغبة في تسديدها عند حلول تاريخ استحقاقها لتفادي النزاعات والغرامات أو العقوبات التي يمكن أن تسلط على مخلفيها.
- التحقق من تحرير وصولات الطلب قبل كل عملية شراء وإظهار التسبيقات المدفوعة لتحديد المسؤولية في حالة عدم استلام المشتريات أو ملكيتها مع مراعاة النوعية، الحجم والسعر المطلوب.
- التأكد من المعالجة المحاسبية السليمة في نهاية الدورة لتسوية التخفيضات التي وعدنا بها الموردين والأمانات المقبوضة من الأغلفة القابلة للاسترجاع.
- التأكد من التسوية المحاسبية في نهاية الدورة لفواتير الشراء التي لم تستلم بعد أو السلع التي لم تصل إلى المخازن.
- التأكد من توكيل عملية الشراء لشخص مسؤول أو من قبل لجنة مختصة تعمل بالتنسيق فيما بينها خاصة فيما يتعلق الصفقات الكبرى.
- التأكد من التمييز ما بين موردو المخزونات وغيرهم من الموردين كالخدمات، التثبيتات، السندات... لتقييم المتابعة خاصة التي يتعامل معهم المشروع باستمرار.

- التأكد من مراعاة تقلبات سعر الصرف في حالة التسديد بالتقسيط لعمليات الاستيراد من الخارج.
- التأكد من التمييز ما بين المتعاملين الذي لهم صفتي زبون ومورد في آن واحد لعدم ازدواجية الحسابات والخلط ما بين عمليات البيع و الشراء لتفادي أسلوب المقاصة.
- التأكد من متابعة الموردين الأجانب القاطنين في الخارج بشكل منفصل التي تخضع نزاعاتها إلى القانون الدولي نظرا لتقلبات سعر الصرف ويجب إشراك كل العمليات بوساطة البنوك التجارية.
- التأكد من التصريح والتسديد لمستحقات الضرائب على الأجور والاشتراكات الاجتماعية بمختلف فئاتها لأنها تقتطع من أجور المستخدمين والمشروع يعتبر وسيط لذلك ويتحمل جزء آخر منها.
- تحديد الحالات التي يتم فيها الشراء عن طريق المناقصات المفتوحة أو المحدودة، المحلية، الوطنية أو الدولية... مع فحص دفتر الشروط والقرارات المتخذة من قبل اللجنة المختصة.
- التأكد من متابعة الاعتراضات الموجودة على أجور المستخدمين من طرف الغير ووضع اليد عليها لتحويل الأقساط المطلوبة إلى مستحقيها في آجالها المحددة.
- التأكد من متابعة مسحوبات الشركاء وتسجيلها في الحسابات الجارية لعدم تجاوز السقف المحدد ويتم تسويتها في نهاية كل دورة مالية.
- فحص كل الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات التابعة لنفس المجمع لإظهار حقوق والتزامات كل طرف بهدف تقييم الأداء وتكريس مبدأ الاستقلالية المالية لكل فرع.
- التأكد من معرفة السلع المعنية بالائتمان والأسلوب المتبع في اختيار الأسعار، النوعية، الوفرة والموردين المعنيين بها
- فحص وضع النظام المستندي الكفيل بوجود وثائق مصممة بشكل يؤيد ويتابع مختلف العمليات المسجلة في حسابات الدائنين،

- مطابقة أرصدة حسابات الموردين الفردية مع إجمالي ديون الموردين في ميزان المراجعة مع التأكد من صحة العمليات الحسابية الكتابية، المجاميع ، الترحيل والتلخيص...
- التأكد من تخصيص لكل مورد بطاقة توضع فيها قيمة المشتريات الآجلة في الجانب الدائن أما الجانب المدين تسجل فيه التسديدات، التخفيضات المقبوضة، المردودات المقبولة...
- التأكد من صحة أرصدة الحسابات عن طريق إرسال مصادقات للموردين لتكون حجة مقنعة.
- فحص مختلف المستندات المؤيدة إلى أحقية المبالغ المستحقة كالفواتير، وصولات الطلب، الضمانات المقدمة...
- التمييز ما بين حسابات الموردين المتعلقة بالمخزونات والخدمات حسب طبيعة النشاط الممارس على غير موردو التثبيتات التي تعتبر غير دائمة وتجزء غالبا إلى أقساط أ تمويل من البنك، أما الموردين الآخرين ما يتعلق ببعض التوريدات الاستثنائية..
- الإطلاع على شروط دفع المستحقات أو الأقساط المتفق عليها مع الحرص على جدية التسديد المطلوبة قبل انقضاء الآجال المتفق عليها، لتفادي عقوبات التأخير والنزاعات.
- التأكد من المعالجة المحاسبية السليمة لكل الالتزامات مع مراعاة نوعية وطبيعة كل التزام مستحق.
- الحرص على المتابعة بجدية للمستحقات المرتبطة بالفترة الزمنية كالضرائب، الاشتراكات الاجتماعية، أجور العمال...